

منشورات كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
جامعة المولى إسماعيل مكناس

مائة سؤال وسؤال حول أجهزة مراقبة تطبيق تشريعات الشغل والقانون الجنائي للشغل الجزء VII

محمد الشرفاني

أستاذ التعليم العالي متقاعد
ومحام بهيئة مكناس

محمد الفري التوسمي

أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق
بمكناس

أحمد بوهرو

مدير شغل سابق
دكتور في الحقوق وخبير قانوني

بالنظر للطابع الحمائي لجل مقتضيات تشريع الشغل ، و خشية التهريب أو التحايل للاكتفاف على تلك المقتضيات من طرف بعض المشغلين ، أحدث المشرع جهاز تفتيش الشغل الذي أوكل إليه مهاماً متعددة بغاية الحد على تطبيق مقتضيات تشريع الشغل سواء تعلق الأمر بمقتضيات مندونة الشغل أو نظامي التعويض عن حوادث الشغل أو الضمان الاجتماعي أو القوانين الخاصة المنظمة لعلاقات الشغل .

و قد حرص هذا العدد من سلسلة مائة سؤال و سؤال أن يغطي جل مجالات تدخل مفتش الشغل من جهة أولى و أن يكشف عن الفراغات التشريعية التي تعيق عمله من جهة ثانية و أن يبسط الصعوبات التي تعترض عمله من جهة ثالثة .

و من منطلق الوظيفة الردعية لمفتش الشغل فقد تمسك معدوا هذا العدد بأن يحلوا بعض مقتضيات القانون الجنائي للشغل لما تثيره بعض المخالفات و الجنج من مسؤولية جنائية سواء تلك المنسوبة للمشغل أو تلك المتارة في حق الأجير ، كل ذلك مع استحضار مكانة القانون الجنائي العام في إطار القانون الجنائي للشغل .

بالرجوع إلى الصلاحيات المخولة لمفتش الشغل ، سجل هذا العمل العلمي / العملي تضخماً في المهام المسندة إليه من مهام إدارية و تقنية و مراقبة و استشارة و صلح و تصالح في نزاعات الشغل الفردية و الجماعية و تدخلاته في مجال عقود الشغل و المفاوضات الجماعية و عند إبرام الاتفاقيات الجماعية ، بل و انتصايه حكماً في نوع معين من النزاعات الناشئة عن انتخابات مندوبي الأجراء ، هذا على الرغم من أننا سجلنا كون العديد من القطاعات مازالت خارج تغطية مهام مفتش الشغل



محمد الفري البوسفي
أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق
بمكناس



محمد الشرفاني
أستاذ التعليم العالي متقاعد
وخبام بتهنةمكناس



أحمد بوهرو
مدير شغل سابق
دكتور في الحقوق وخبير قانوني

